Current Studies in Nahj-ul-Balaghah Open Access

Vol. 6, No. 2, (Issue 12) Spring & Summer 2023: 15-30
DOI: 10.30473/ANB.2024.67902.1365

ORIGINAL ARTICLE

Studying Good Governance Based on the Opinion of Imam Ali and the New Institutionalism

Fatemeh Sorkhedehi [1], Mojtaba Soltani Ahmadi [2], Mostafa Javanroudi[3]

1. Assistant Professor, Department of Economics, Allameh Tabatabai University, Tehran, Iran
2. Associate Professor, Department of History and Islamic Civilization, Payam Nour University, Tehran, Iran
3. Assistant Professor, Department of Arabic Language and Literature, Payam Nour University, Tehran, Iran

Correspondence:
Fatemeh Sorkhedehi
Email: F.sorkhedehi@atu.ir

Received: 12/May/2023
Accepted: 26/Aug/2024

How to cite:
Sorkhedehi, F., Soltani Ahmadi, M., Javanroudi, M. (2023). Studying Good Governance Based on the Opinion of Imam Ali and the New Institutionalism. *Current Studies in Nahj-ul-Balaghah*, *6*(2), 15-30. doi:10.30473/anb.2024.67902.1365

ABSTRACT

Good governance is a new model of development established by the institutionalists. some of these characteristics and advantages of this type of governance can be observed in the speech and ruling of Imam Ali. the question that arises is whether there are commonalities between these two opinions? This research aims to answer this question by comparing the components of good governance from the viewpoint of neo-institutionalism and Imam Ali and extracting the differences and commonalities between these two perspectives using the descriptive-analytical approach. Because institutionalism has been the focus of attention of scientific circles in recent decades, it is necessary to recognize its commonalities and different aspects in achieving good Islamic governance. The results showed that the views of the new institutionalists have commonalities and differences with the views of Imam Ali about good governance. The differences include: the difference in goals and results, just government versus good governance, the priority of divine rule over all other laws, justice is the most important element in governance, the relationship between the necessity of jihad, political stability and nonviolence, education and the elevation of moral society. Common denominators include: the importance of ensuring property rights, combating corruption, the rule of law to solve the rentier problem, the independence of the judicial system, and transparency and accountability.

KEYWORDS

Imam Ali (Peace be Upon Him), Nahj al-Balagha, Good Governance, New Institutionalism.

Copyright © 2024 The Authors. Published by Payame Noor University.
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/). Non-commercial uses of the work are permitted, provided the original work is properly cited.

دراسات حديثة في نهج البلاغة

السنة السادس، العدد الثاني (المتوالي ١٢) ربيع و صيف ١٤٠٢ ش/ ١٤٤٥ق. (٣٠-١٥)

DOI: 10.30473/ANB.2024.67902.1365

«مقاله پژوهشی»

دراسة الحكم الصالح من وجهة نظر الإمام علي (ع) والمؤسساتية الجديدة

فاطمة سرخه دهي[١] ، مجتبى سلطاني أحمدي[٢]، مصطفى جوانرودي[٣]

١. أستاذة مساعدة، قسم الاقتصاد، كلية الإقتصاد، جامعة العلامة الطباطبائي، طهران، إيران

٢. أستاذ مشارك، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة بيام نور، طهران، إيران

٣. أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة بيام نور، طهران، إيران

الكاتبة المسؤولة:

فاطمة سرخه دهي

بريد الالكتروني: F.sorkhedehi@atu.ir

تأريخ القبول : ١٤٢٦/ ٠٢/٢١

تأريخ الاستلام: ١٤٤٤/١٠/٢١

إرسال الاستشهاد إلى:

سرخه دهي، فاطمة، سلطاني أحمدي ، مجتبى، جوانرودي، مصطفى. (١٤٤٥). دراسة الحكم الصالح من وجهة نظر الإمام علي (ع) والمؤسساتية الجديدة. *دراسات حديثة فى نهج البلاغة* ٦(٢)،١٥-٣٠

doi:10.30473/anb.2024.67902.1365

الملخص

إن الحكم الصالح هو نموذج جديد للتنمية أسّسه المؤسسيون في عصرنا هذا. وبالمقارنة، يمكن ملاحظة بعض هذه الخصائص وميزات هذا النوع من الحكم في خطاب الإمام علي (ع) وحكمه كما ورد في نهج البلاغة. وفي هذا الصدد، السؤال الذي يطرح نفسه هو هل هناك قواسم مشتركة بين هذين الرأيين أم بينهما بونٌ شاسعٌ؟ يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن هذا السؤال من خلال مقارنة مكونات الحكم الصالح من وجهة نظر المؤسساتية الجديدة والإمام علي (ع) واستخلاص أوجه الاختلاف والقواسم المشتركة بين هذين المنظورين بالمنهج الوصفي- التحليلي. لأن المؤسساتية كانت محط أنظار الأوساط العلمية في العقود الأخيرة، ومن الضروري التعرف على قواسمها المشتركة والأوجه المختلفة مع المنظور الإسلامي في تحقيق الحكم الإسلامي الصالح. وأظهرت النتائج أن آراء المؤسساتيين الجدد لها قواسم مشتركة وأوجه مختلفة مع آراء الإمام (ع) حول الحكم الصالح كما ورد في نهج البلاغة. أوجه الاختلاف هي: الفرق في الأهداف والنتائج، والحكومة العادلة مقابل الحكم الصالح، أولوية الحكم الإلهي على سائر الشرائع، العدالة هي أهم عنصر في الحكم، العلاقة بين ضرورة الجهاد والاستقرار السياسي واللاعنف، التربية وتعالي مجتمع المعنوي. والقواسم المشتركة هي: أهمية ضمان الحقوق الملكية، مكافحة الفساد، سيادة القانون لحل مشكلة الريع، استقلال النظام القضائي، والشفافية والمساءلة.

الكلمات الدليلية:

الإمام علي (ع)، نهج البلاغة، الحكم الصالح، المؤسساتية الجديدة.

حقوق نشر هذه الوثيقة يعود لمؤلفيها. ١٤٠٣. ناشر هذه المقالة هو جامعة بيام نور.

يتم نشر هذه المقالة بموجب الشهادة التالية ويسمح بأى استخدام غير تجارى لها بشرط الاستشهاد بالمقالة بشكل صحيح وبما يتوافق مع الشروط المذكورة فى العنوان أدناه.

Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

مقدمة

يُعدّ "الحكم الصالح" إحدى القضايا الهامة للتنمية الاقتصادية، والتي أثيرت بعد عدم كفاءة آليات التنمية السابقة. وفي الثمانينيات، وفي أعقاب فشل سياسات "التكيف الهيكلي" و"إجماع واشنطن" في البلدان النامية، ظهر مفهوم "الحكم الصالح" في أدب التنمية. اقترحت المؤسساتية، باعتبارها نهجا جديدا للتنمية، عدم وجود مؤسسات فعالة لتحقيق "الحكم الصالح" كسبب لفشل سياسات التنمية. وشدد المؤسسيون على دور المؤسسات في التنمية. وبعد هذه الأبحاث، أثيرت مسألة الحكم الصالح في أدب التنمية (يكانكي وآخرون، ١٣٩٥: ٢). وبالتالي فقد قدمت المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان والبنك الدولي مكونات ومؤشرات مختلفة للحكم الصالح. وأخيرا، في عام ١٩٨٩، خصص البنك الدولي تقريره السنوي للحكم الصالح وأقر بأنه نظرا للأهمية والدور البارز الذي يلعبه الحكم الصالح في التنمية والاقتصاد، فإنه من الضروري دراسته علميا من قبل الباحثين. وقد قدم تقرير لجنة الحكم العالمي (١٩٩٥) الحكم كنموذج مناسب للإصلاح الهيكلي لتنمية البلدان المتلقية للمساعدات، وتم الاهتمام بِ"الحكم الصالح" (قلى بور، ١٣٨٧: ٨١). على الرغم من كثرة المناقشات حول مفهوم الحكم الصالح، إلا أنه لا تزال هناك انتقادات كثيرة حوله. تحدد كل مؤسسة ومنظمة دولية تعريف الحكم الصالح وِفق مصالحها ومجالات تركيزها. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الحكم الصالح شرطا مسبقا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة وصحة المجتمع والقضاء على الفقر، وكانت القضية المركزية في أدب التنمية على مدى العقدين الماضيين. وتسعى هذه الفكرة إلى توجيه الحكومات والهيكل الإداري والسياسي إلى أقل قدر ممكن من الفساد والضرر الداخلي. لدى بعض الخبراء نهجٌ نقديٌ للأهداف غير الواضحة المخبأة في فكرة الحكم الصالح، ويعتقدون إنه وسيلة ذكية أخرى لتحقيق استقرار واستمرار هيمنة الغرب وتصدير نموذج الحكم الغربي إلى أجزاء أخرى من العالم. (كريمي مله، ١٣٩١: ٤٦). إن الافتراض الأساسي للحكم الصالح هو الأمثلية لأسلوب الديمقراطي الليبرالي، لكن هذا الافتراض غير مقبول من وجهة نظر الفلسفة السياسية للإسلام (قودجاني، ١٣٩١: ٢). يعتقد المؤسسيون الجدد أن نمط التنمية في جميع البلدان لايكون على السوية ويجب أن يكون متوافقًا مع الظروف الأصلية للدول النامية وجذورها الثقافية والدينية والتاريخية. إن رفض العولمة وتجانس الاقتصاد والثقافة والدين في إطار مبادئ الحكم الليبرالي وانتقاد أساليب البنك الدولي الفاشلة هو أحد الميزات الناجحة للطريقة المؤسسية ويمكن استخدام تعاليمه في نمط الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. إلا أن هناك وجهة نظر مادية ومتحيزة للنمط الديمقراطي الليبرالي في كافة مناهج الحكم الغربية. ولذلك فإن توطين الحكم الصالح باستخدام نمط الحكم الإسلامي ضرورة حتمية، ودراسة النصوص والأساليب الإسلامية للحكم أمر ضروري. يُعدّ عهد الإمام علي (ع) القصير أحد أهم الأمثلة على الحكم الإسلامي الصالح، كما أن نهج البلاغة، باعتباره أحد أبرز النصوص في العالم الإسلامي حول الحكم الصالح، يحتوي على مبادئ سياسية واقتصادية واجتماعية من أجل التعالي و التقدم المادي والمعنوي.

وترجع أهمية هذا البحث وإبداعه من عدة جوانب: أولا، دراسة مفهوم "الحكم الصالح" من وجهة نظر المؤسساتية الجديدة، كأحد أهم الطرق للمعرفة التنموية. كما أن التركيز على نظريات "دوجلاس نورث" باعتباره أحد أهم منظري المؤسساتية الجديدة والحائز على جائزة نوبل الاقتصادية عام ١٩٩٣، يمكن أن يحتوي على دروس قيمة. وبما أن مكونات الحكم الصالح في البنك الدولي مقتبسة من آراء المؤسسيين، فإن مكونات الحكم في البنك الدولي تعتبر كمؤشرات للبحث. والثاني دراسة نهج البلاغة باعتباره وثيقة مهمة من وثائق الحكم الإسلامي، والثالث دراسة مقارنة وبيان المشابهات والفروق بين هذين الرأيين التي تساعد على فهم المنظور الإسلامي للحكم الصالح، وتحديد وتقييم القواسم المشتركة والفروق الموجودة بينهما. والرابع، حتى الآن لم تتم مقارنة آراء المؤسسية الجديدة ودوغلاس نورث في مجال التنمية والحكم على أساس الآراء الإسلامية. كما تم في هذا البحث ضمان الحقوق الملكية من وجهة نظر المؤسساتية، وهي أكثر أهمية من غيرها من قضايا الحكم، في رؤية الإمام علي (ع).

إن الحكم الصالح هو نموذج جديد للتنمية أسّسه المؤسسيون في عصرنا هذا. وبالمقارنة، يمكن ملاحظة بعض هذه الخصائص

وميزات هذا النوع من الحكم في خطاب الإمام علي (ع) وحكمه كما ورد في نهج البلاغة. يسعى هذا المقال بالمنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن هذا السؤال: ما هي القواسم المشتركة والفروق الموجودة بين مكونات الحكم الصالح من وجهة نظر "المؤسسية الجديدة" و"دوغلاس نورث" و"البنك الدولي" وبين مقومات الحكم الصالح من وجهة نظر الامام علي (ع) في نهج البلاغة؟ يفيد هذا المقال في توسيع أدب الحكم الإسلامي باستخدام منجزات المدرسة المؤسسية ويعتبر خطوة نحو الأمام.

خلفية البحث

درخشه وشجاعي (٢٠١٤) قاما بتحليل نظرية الحكم الصالح في فكر وممارسة الامام علي (ع) بالمنهج الوصفي التحليلي ووجدا أن هناك ستة عوامل ضرورية لتحقيق "الحكم الصالح" وهي: الشرعية، والشفافية، والمسؤولية والمساءلة، والكفاءة، والعدالة، ومكافحة الفساد.

وقد قام شاه آبادي وجامه بزركي (١٣٩٢) بتحليل نظرية الحكم الصالح في نهج البلاغة بالمنهج الوصفي التحليلي وتوصلا إلى نتيجة مفادها أن وجهة نظر الإمام علي (ع) بشأن الحكم الصالح لا تتعارض مع نظرية الحكم الصالح في رؤية المؤسساتية فحسب، بل يكون أكمل وأشمل من ذلك في كثير من الأحوال.

وقد دارس الطباطبائي وآخرون (١٤٠٠) معالم السياسة والحكم الجيد من وجهة نظر الامام علي (ع) بالمنهج الوصفي التحليلي ووجدوا أنه من وجهة نظر الإمام علي (ع) سيادة القانون، ومشاركة الناس، والشفافية (قبول النقد)، والمسؤولية والمساءلة والفعالية والكفاءة، والجدارة تلعب دورا فعالا في خلق الحكم الصالح في المجتمع. ومن ناحية أخرى، فإنهم يقدمون إحدى العقبات المهمة والأساسية في طريق خلق الحكم الصالح، وهي الخروج على القانون، وعدم الاهتمام بالجدارة، والاستبداد وحبّ الرئاسة.

وقد قام منتظري وآخرون (٢٠١٧) بدراسة منهج الحكم الصالح من منظور نهج البلاغة بأسلوب البيانات التأسيسية وتوصلوا إلى استنتاج مفاده أن السلوك الصحيح ظاهرة مركزية وتفاعلية مع العوامل الأخرى في حكم الإمام علي (ع) أمام أسلوب الحكم الصالح.

وقد قام النوبري واليعقوبي (١٣٩٩) بتحليل رسائل نهج البلاغة بالطريقة الوصفية التحليلية ووجدوا أن ثلثي المبادئ التي أبلغها الإمام (ع) تتوافق مع مبادئ الحكم الصالح وأن الفاصل الأكبر كان في أصول العقيدة والدين.

وتبين خلفية البحث أن أياً من الأبحاث المذكورة لم يتناول المدرسة المؤسسية ومقارنتها مع الآراء الإسلامية للحكم، وهناك فرق بين الأبحاث التي أجريت والمقالة هذه في مقارنة مؤشرات الحكم الصالح في خلافة الإمام علي (ع)، وكذلك في بيان القواسم المشتركة والفروق الموجودة بينهما.

الأسس النظرية

هناك مباحث هامة ينبغي الإشارة إليها قبل الولوج إلى صلب الموضوع وهي التعرّف على مفهوم الحكم الصالح وتعريفه عند الإمام (ع) والمؤسساتية الجديدة.

تعريف الحكم الصالح

إن الحكم في اللغة يعني إدارة وتنظيم الشؤون ويشير إلى العلاقة بين المواطنين والحكومة، إلا أن تعريف المفاهيم في العلوم الإنسانية أمر دقيق وإشكالي ويعتمد على وجهات نظر المذاهب الفكرية المختلفة وتطور معرفة الإنسان. يعود أصل مفهوم الحكم الصالح إلى المدرسة المؤسسية وإلى إحياء نظرية الحكم الصالح على يد دوجلاس نورث [1]ورونالد كوس[2] وأوليفر ويليامسون[3]. وبعد أن ناقش المؤسسيون مفهوم "الحكم الصالح" لأول مرة وشرحوا مكوناته وخصائصه، اهتمت المؤسسات الدولية المعنية بمسألة التنمية أيضا بمفهوم الحكم الصالح ومؤشراته.

وبحسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[4] (١٩٩٧) فإن الحكم الصالح هو: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية من أجل إدارة الشؤون وممارسة الرقابة الاجتماعية فيما يتعلق بإدارة الموارد وبهدف التنمية الشاملة. ووفقا لتعريف البنك الدولي[5]

1. Douglass C.north
2. Ronald Coase
3. Oliver Williamson
4. UNDP
5. World Bank

(١٩٩٢)، فإن الحكم الصالح هو أسلوب لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما يتم فيه إنفاق السلطة على التنمية. يمهد الحكم الاصالح الطريق حتى يُسمع صوت الفقراء ويجعل الشعب مالكاً للحكومة (روبرز[1] وآخرون، ٢٠٠٧: ٩٧١). في الواقع، يحدد الحكم الصالح العلاقة ذات الاتجاهين بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال نهج معياري وقيّم (نقيبي فرد، ١٣٨٩: ١١١). وفي التسعينيات، اقترح البنك الدولي عدة سياسات مثل إصلاح النظام القضائي، واللامركزية، ومكافحة الفساد، والشفافية في النظام الإداري، والجدارة، والانضمام إلى الأنظمة الدولية لزيادة قدرة الحكومة. وفي الواقع، ينظر البنك الدولي في هذا التقرير إلى سياسات تمكين الحكومة من خلال تحسين الإدارة باعتبارها محور التركيز الرئيسي لسياسة التنمية (قلی بور، ١٣٨٧: ٦٥-٦٩).

وقد ذكر المؤسسيون مثل كوفمان وكراي ولوبتون[2]، مؤشرات الحكم الصالح من خلال دمج النتائج التي توصلت إليها المؤسسات الدولية مثل مؤسسة "هريتج[3]" و"بيت الحرية[4]" فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول، و ها هي: ١- حرية التعبير والمساءلة[5] ٢- الاستقرار السياسي واللاعنف[6] ٣- كفاءة الحكومة وفعاليتها[7] ٤- جودة القوانين والأنظمة[8] ٥- سيادة القانون[9] ٦- مكافحة الفساد[10] (ميدري و خيرخواهان ١٣٨٣ : ٩٩). قام البنك الدولي، باعتباره منظمة مرجعية دولية، بتحديد الحكم الصالح باستخدام أبحاث المؤسساتية وبناء على هذه المؤشرات يقوم بتقييم حالة الحكم الصالح في مختلف البلدان (كوفمان[11] وآخرون، ٢٠١٠: ٥٤)

خلفية مفهوم الحكم الصالح ونشأته في منهج المؤسساتية

تعتبر المدارس المؤسسية القديمة والجديدة بمثابة مشاريع بحثية ظهرت بسبب إهمال المؤسسات من قبل الاقتصاد النئوكلاسيكي الجديد. لا يوجد إجماع بين المؤسسيين حول مفهوم "المؤسسة". يعتبر دوجلاس نورث أن المؤسسات هي قواعد اللعبة في المجتمع، ويعتبر فيبلين أن المؤسسات هي نتاج العادات، ويعتقد كومنز أنها عمل جماعي في اتجاه التحرر أو التنمية أو التحديد الفردي (مشهدي أحمد، ٢٠١١: ٥٦). إن مسألة تأثير المؤسسات في تشكيل السلوك والأداء الاقتصادي هي الاعتقاد الرئيسي والقاسم المشترک لكل من المدارس المؤسسية الجديدة والقديمة.

ورغم أن هاتين المدرستين تتفقان على التحاق المؤسسات بالاقتصاد، إلا أنهما لا تتبعان مساراً واحداً. لقد تخلى المؤسسيون القدامى عن النهج النئوكلاسيكي في التأكيد على "الرجل الاقتصادي العاقل" وتحولوا بدلاً من ذلك إلى فحص السلوك الاقتصادي في بيئة ثقافية. لكن المؤسسيين الجدد لم يتخلوا عن النهج النئوكلاسيكي القائم على الاختيار العقلاني فحسب، بل قاموا أيضا بتوسيع نطاقه. بالاجمال، فإن الفارق بين هاتين المدرستين يكمن في رغبة المؤسسيين الجدد في فحص تطور وأداء المؤسسات. (رادرفورد، ١٣٨٩).

ويرى نورث أن متغيرات "حكم القانون" و"أمن الحقوق الملكية" وغياب "الريع" تعتبر بدائل جيدة لإظهار وقياس الحكم الصالح. ومن وجهة نظر نورث وزملائه، فإن الإطار المؤسسي الجيد يؤدي إلى الحكم الصالح والتنمية المستدامة. ويمكن تقسيم مجموعتي البلدان المتقدمة والنامية إلى أنظمة وصول مفتوحة وأنظمة وصول محدودة، على التوالي. لقد تطورت البلدان المتقدمة بفضل ضمان الحقوق الملكية للقطاعات الإنتاجية وريادة الأعمال، وسيادة القانون، والقضاء على الإيجارات غير المنتجة، والوصول السياسي المفتوح (نورث وآخرون، ١٣٩٥: ١٧). وفي هذه الأنظمة، تعتبر حماية أمن الحقوق الملكية للمنتجين أولوية. تتمتع الحكومة، بسبب تعزيز القطاعات الإنتاجية، بدخل ضريبي مرتفع وتزيد من الرفاهية والتنمية. الإيجارات الاقتصادية في هذا النظام تكون إنتاجية، مثل: الحوافز الضريبية أو الامتيازات الخاصة للمنتجين. ومجموعة هذه العوامل تعتبر مؤشرا للحكم الصالح والتنمية. تخلّفت البلدان المتخلفة بسبب الإيجارات غير المنتجة، وانعدام أمن الحقوق الملكية للقطاعات الإنتاجية، والافتقار إلى سيادة

1. Robers, etal
2. Kuffman, Karry, Lobaton
3. Heritage foundatiom
4. Freedom House
5. Voice and Accountabili
6. political stability no violence
7. GovernanmentEffectiveness
8. Regulatory Quality
9. Rule of Law
10. Control of Corruption
11. Kaufman&others

القانون ومحدودية الوصول السياسي (نورث وآخرون، ١٣٩٥: ٢٣). ونتيجة هذه القاعدة هي نموّ الريع والأنشطة غير المنتجة وتدمير الإنتاج. الضرائب هي فقط لكسب المزيد من الدخل للحكومة. ومن وجهة نظر نورث فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه البلدان النامية هي العنف والإيجارات غير المنتجة. وفي هذه الأنظمة، هناك عنف وانخفاض في الاستقرار السياسي (المرجع نفسه: ١٩). إن حل نورث وزملائه هو القضاء على الايجارات غير المنتجة، وهو ما يتطلب شروطا: ١- الحد من العنف ٢- سيادة القانون ٣- زيادة الثقة في الحكومة (المرجع نفسه: ٣٦). يؤكد المؤسسيون، وخاصة نورث، على دور القضاء في تحقيق الحكم الصالح.

الحكم الصالح من وجهة نظر الإمام علي (ع)

يُقترح الحكم الصالح بشكل أساسي لتصحيح إدارة البلاد من أجل تحقيق التقدم، وتُعدّ الحكومة القصيرة الأمد للنبي الأكرم (ص) والإمام علي (ع) مثالاً للحكم الإسلامي الصالح. تولى الإمام (ع) رئاسة الحكومة حوالي خمس سنوات. إن حكم الإمام له مؤشرات على أنه إذا وجد في أي حكومة فإنه يمكن اعتبارها حكومة صالحة. ومن أهم المصادر في هذا المجال رسالة الإمام علي (ع) إلى مالك الأشتر في الحكم. ورغم أن مالك الأشتر هو المخاطَب لهذه الرسالة، إلا أنه يمكن القول إن جميع الحكومات في كل الازمنة هي المخاطبة بهذه الرسالة ويمكنها الاستفادة من مفاهيمها القيمة.

مقارنة مقومات الحكم الصالح من منظور الإمام علي (ع) والمؤسساتية الجديدة

وتظهر النتائج أن نظريات المؤسسيين الجدد لديها قواسم مشتركة وأوجه مختلفة مع الحكم الصالح في نهج البلاغة.

القواسم المشتركة

وتشمل القواسم المشتركة على: أهمية ضمان الحقوق الملكية، مكافحة الفساد، سيادة القانون لحل مشكلة الريع، استقلال النظام القضائي، والشفافية والمساءلة.

أهمية ضمان الحقوق الملكية

من وجهة نظر المؤسساتية، وخاصة نورث، يعتبر ضمان الحقوق الملكية بديلا جيدا لمفهوم الحكم الصالح وعنصرا هاما للتنمية. ومن هذا المنظور فإن اهتمام الحكومة ليس زيادة عائدات الضرائب لتغطية التكاليف المرتفعة للبيروقراطية. بل إن هدف الحكومة هو زيادة الإنتاج من خلال ضمان الحقوق الملكية، كما يؤدي ذلك إلى زيادة الإيرادات الضريبية. وتهمّ التنمية والرخاء أيضاً في فكرة أمير المؤمنين (ع) في الحكم ويتحققان مع ازدهار الإنتاج والحوافز الضريبية للمنتجين ودافعي الضرائب.

وتتجلى هذه المسألة بوضوح في أوامر الإمام علي (ع) الضريبية للوكلاء الاقتصاديين. فإن الضرائب على أساس رأيه (ع) يجب ألا تقلل من حافز النشاط الاقتصادي، وبدلاً من تشجيع الإنتاج وتسهيله، تسبب عبئاً إضافياً على المنتج. وفي الرسالة ٥٣ يخاطب الامام (ع) مالك الأشتر فيقول:

"وَتَفَقَّدْ اَمْرَ الْخَراجِ بِما يُصْلِحُ اَهْلَهُ، فَاِنَّ فى صَلاحِهِ وَصَلاحِهِمْ صَلاحاً لِمَنْ سِواهُمْ، وَلا صَلاحَ لِمَنْ سِواهُمْ اِلاّ بِهِمْ، لِأَنَّ النّاسَ كُلَّهُمْ عِيالٌ عَلَى الْخَراجِ وَ اَهْلِهِ. وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فى عِمارَةِ الْأَرْضِ اَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِى اسْتِجْلابِ الْخَراجِ، لِأَنَّ ذلِكَ لا يُدْرَكُ اِلاّ بِالْعِمارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَراجَ بِغَيْرِ عِمارَة اَخْرَبَ الْبِلادَ، وَاَهْلَكَ الْعِبادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ اَمْرُهُ اِلاّ قَليلاً".

كما أمروا أنه إذا كانت هناك مشكلة في الإنتاج بسبب الآفات والجفاف وغيرها من الحالات، وطلب منك المنتجون تخفيض الضرائب، فافعل. "وَلايَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَىْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ الْمَؤُونَةَ عَنْهُمْ، فَاِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فى عِمارَةِ بِلادِكَ، وَتَزْيِينِ وِلايَتِكَ، مَعَ اسْتِجْلابِكَ حُسْنَ ثَنائِهِمْ، وَتَبَجُّحِكَ بِاسْتِفاضَةِ الْعَدْلِ فيهِمْ، مُعْتَمِداً فَضْلَ قُوَّتِهِمْ بِما ذَخَرْتَ عِنْدَهُمْ مِنْ اِجْمامِكَ لَهُمْ، وَالثِّقَةَ مِنْهُمْ بِما عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ، وَرِفْقِكَ بِهِمْ". ويعتبر الإمام (ع) التنمية والتطوير سبباً لزيادة تسامح الناس وصمودهم وعلامةً على الحكم الصالح.

يهمّ ضمان الحقوق الملكية، وخاصة بالنسبة للنمو الاقتصادي للمجتمع، في رأي الإمام (ع)، بحيث انه في الرسالة ٢٥، يطلب من الوكلاء الاقتصاديين في جمع الضرائب: "انْطَلِقْ عَلَى تَقْوَى اللّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا تُرَوِّعَنَّ مُسْلِماً وَلَا تَجْتَازَنَّ عَلَيْهِ كَارِهاً

وَلَا تَأْخُذَنَّ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِي مَالِهِ؛ فَإِذَا قَدِمْتَ عَلَى الْحَيِّ فَانْزِلْ بِمَائِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخَالِطَ أَبْيَاتَهُمْ، ثُمَّ امْضِ إِلَيْهِمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ حَتَّى تَقُومَ بَيْنَهُمْ فَتُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ وَلَا تُخْدِجْ بِالتَّحِيَّةِ لَهُمْ. ثُمَّ تَقُولَ عِبَادَ اللَّهِ أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ وَلِيُّ اللَّهِ وَخَلِيفَتُهُ لِآخُذَ مِنْكُمْ حَقَّ اللَّهِ فِي أَمْوَالِكُمْ، فَهَلْ لِلَّهِ فِي أَمْوَالِكُمْ مِنْ حَقٍّ فَتُؤَدُّوهُ إِلَى وَلِيِّهِ؟".

وفي هذا الكلام عدة نقاط: الإمام (ع) يبحث عن تفاعل الحاكم مع الشعب والحفاظ على الوحدة والاحترام الاجتماعي، ويعتبر ذلك أكثر أهمية من زيادة الدخل للحكومة.ويعتقد أنه ينبغي الحفاظ على أمن الحقوق الملكية للمنتجين حتى لا يتم تثبيط عزيمة المنتجين. ويتمثل أسلوبه في منع الفساد و التبذير وإدارة النفقات الحكومية لمنع الضغط على المنتجين لكسب المزيد من الضرائب، وهذا يتماشى مع أسس المؤسساتية الجديدة.

استقلال وكفاءة النظام القضائي

في عهد الإمام (ع) كان القضاء مستقلاً عن الحكومة من حيث الفعالية، وكان العدل والدفاع عن الحق من أهم واجباته. من وجهة نظر الإمام (ع) يعتبر النظام القضائي السليم مؤسسة أساسية، وقد ذكره في رسالته إلى مالك الأشتر وذكر ميزات مهمة له. كما تعطي المؤسسية مكانة خاصة للنظام القضائي، لكن أسباب أهميتها في هاتين النظرتين تختلف مع البعض. وترجع أهميتها من الناحية المؤسسية إلى أهمية أمن الحقوق الملكية ودورها في النمو الاقتصادي والتنمية. لكن في رأي الإمام (ع) ترجع أهميتها إلى العدل نفسه والدفاع عن الحق. قبل عهد الإمام (ع) كان القضاء في يد الحاكم، وكان القضاء والحكم معا. لكن الامام (ع) أرسى بإصدار المراسيم، مبدأ الفصل بين السلطات للحفاظ على استقلال القضاء (بشيريه، ١٣٨١ :١٤٠).

كما أمر الامام(ع) مالك الأشتر برعاية احتياجات القاضي المالية واحترام منصبه حتى لا يفشل في إقامة العدالة. وفي حكمه (ع)، بالإضافة إلى كفاءة النظام القضائي، فإن استقلاله مهم أيضًا، على سبيل المثال، في عهد خلافة الامام (ع)، يُحكم بينه وبين شخص من أهل الكتاب لصالح ذلك الشخص، دون أن يستخدم الامام (ع) سلطته في إثبات دعواه (المطهري، ١٣٨٩: ٥١٤). ووجود الإمام في محكمة القاضي شريح تأكيد على استقلال القاضي (المجلسي، ١٣٧٩: المجلد ٣٤/ ٣١٦).

سيادة القانون لحل مشكلة الريع

ومن أهم عوامل الفساد "الريع" الذي يعني حصول النخب ونخب السلطة على امتيازات تفوق غيرها ويسمحون لأنفسهم باستخدام المرافق الحكومية للمصلحة الشخصية بلاحدود. وفي نظرية نورث، لحكم القانون على النخب الحاكمة وشفافية العلاقات فيما بينهم أهمية بالغة لمنع طلب الريع والتعدي على أمن الحقوق الملكية. في عهد الامام علي (ع) كان لسيادة القانون على نخب السلطة أهمية خاصة لإقامة العدالة، ويمكن إحصاء حالات كثيرة في هذا المجال، ومنها: رفض طلب طلحة والزبير بالحصول على منصب حكومي أو نصيب أكثر من الخزانة لأنهم من أصحاب النبي (ص) وأصحاب الإمام (ع) ولهم خبرة كبيرة في الحروب (الخطبة ١٤٨). التعامل بكل شفافية مع العملاء الخونة الذين استغلوا مناصبهم في الريع والانتفاع ببيت المال، مثل القاضي شريح بن الحارث (رسالة ٤)، وأشعث بن قيس والي أذربيجان (رسالة ٥) وغيرهم الكثير.

ولم يتمتع أقارب الامام بأي امتيازات خاصة. على سبيل المثال، يذكر الإمام في الخطبة ٢٢٤ رفض طلب أخيه عقيل الذي كان شديد الفقر وطلب نصيباً أكثر من بيت المال. وكان أسلوب الإمام (ع) هو الاشراف الكامل والمستمر على أهل السلطة والمقربين منهم، وتحذيرهم وتطبيق القانون عليهم حتى مع أدنى زلّة، لأن الامام اعتبر قوة النخب وسعيهم لطلب الريع سببا مهما للفساد والظلم.

وفي الرسالة ٤٣ يقول الإمام لمصقلة بن هبيرة الشيباني: "بَلَغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ إِلَهَكَ وَ عَصَيْتَ إِمَامَكَ أَنَّكَ تَقْسِمُ فَيْءَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِي حَازَتْهُ رِمَاحُهُمْ وَ خُيُولُهُمْ وَ أُرِيقَتْ عَلَيْهِ دِمَاؤُهُمْ فِيمَنِ اعْتَامَكَ مِنْ أَعْرَابِ قَوْمِكَ فَوَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَ بَرَأَ النَّسَمَةَ لَئِنْ كَانَ ذَلِكَ حَقّاً لَتَجِدَنَّ لَكَ عَلَيَّ هَوَاناً وَ لَتَخِفَّنَّ عِنْدِي مِيزَاناً فَلَا تَسْتَهِنْ بِحَقِّ رَبِّكَ وَ لَا تُصْلِحْ دُنْيَاكَ بِمَحْقِ دِينِكَ فَتَكُونَ مِنَ الْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا".

وفي حكومة الإمام علي (ع) تجفيف جذور الريع هو الحل النهايي لقضية ريع النخبة وأعوانهم. فيقول: "فَاحْسِمْ مَادَّةَ أُولَئِكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الأَحْوَالِ".(نهج البلاغة، الرسالة ٥٣) وهذا يعني عدم تخصيص أي حصة، "وَلاَ تُقْطِعَنَّ لأحد مِنْ حَاشِيَتِكَ

وَحَامَّتِكَ قَطِيعَةً".(المرجع نفسه) أو إعطاء حصة العقود المالية والاقتصادية للأقارب لمجرد علاقتهم بالسلطة وحصولهم على معلومات حول الريع، "وَلاَ يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عُقْدَة، تَضُرُّ بِمَنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ، فِي شِرْب أَوْ عَمَل مُشْتَرَك، يَحْمِلُونَ مَؤُونَتَهُ عَلَى غَيْرِهِمْ".(المرجع نفسه) الحل عند الامام هو سيادة القانون والعدالة، وفي حالة تشاؤم الناس وظنهم بالحكومة فإن الشفافية واستعادة ثقة الجمهور هي أهم أولويات الحكومة.

مكافحة الفساد

ومن أهم مساهمات حكم الإمام علي (ع) والمؤسساتية والحكم الصالح هي مكافحة الفساد. إن وجود الفساد في الحكومات أمر لا مفر منه، ولكن خاصية الحكم الصالح هي مكافحته. إن الحكم الصالح يتعهد بالحد من الفساد لأن الفساد هو أحد العوامل المهمة للظلم والمشاكل الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي. يمكن تقسيم حل الإمام علي (ع) لمكافحة الفساد من المنع إلى العقاب إلى عدة مراحل:

١) اختيار الوكلاء المتدينين والصادقين

الخطوة الأولى في مكافحة الفساد هي اختيار الوكلاء الصادقين والمتدينين الذين اجتازوا الامتحان وتفوقوا فيه، وبعد ذلك منحهم رواتب كافية حتى لا يبدوا جشعين لأموال الفقراء. يخاطب الامام في الرسالة ٥٣ مالك الأشتر: "ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ فَاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَاراً، وَلاَ تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً، فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ. وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالْحَيَاءِ، مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ، وَالْقَدَمِ فِي الْإِسْلاَمِ الْمُتَقَدِّمَةِ... ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقَ، فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلاَحِ أَنْفُسِهِمْ، وَغِنًى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ."

٢) مراقبة الأمراء عن كثب من قبل الوكلاء أو الأخبار الشعبية

والخطوة التالية هي المراقبة الدقيقة لتصرفات الأمراء سراً وعلناً. وقد أبلغ الامام (ع) وكلاءه بالخبر علنًا أو سرًا. "ثُمَّ تَفَقَّدْ أَعْمَالَهُمْ، وَابْعَثِ الْعُيُونَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالْوَفَاءِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ فِي السِّرِّ لِأُمُورِهِمْ حَدْوَةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الأَمانَةِ، وَالرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ. وَتَحَفَّظْ مِنَ الأَعْوَانِ." وكمثال على الإشراف الكامل يمكن أن نشير إلى رسالة الامام إلى مالك بن كعب، التي كلفه فيها بالتحقيق والإبلاغ عن سلوك الأمراء على الحدود بين دجلة وعزيب (الشوشتري، ١٤٠٩ :ج ٥٦٣/٨).

يعد استخدام المفتشين السريين أو الجواسيس طريقة أخرى لمراقبة العملاء والسيطرة عليهم ومنع الفساد. كان للإمام نفسه مفتشون سريون وأمر عملائه بتوظيف مفتشين سريين، وهو ما تم تفسيره على أنه "عيون". وتشير عدة رسائل في نهج البلاغة، منها ٣ و١٤ و١٨ و... و٥٧ و٦٠، إلى المفتشين السريين.

وفي الرسالة ٣٣ الموجهة إلى حاكم مكة يقول:"فَإِنَّ عَيْنِي بِالْمَغْرِبِ كَتَبَ إِلَيَّ يُعْلِمُنِي أَنَّهُ..."

٣) الأمر بالتعديل بناء على التقارير

وبالإشارة إلى تقارير العملاء أو الناس، حذر الامام (ع) أولاً ثم عاقب: في الرسالة ٧١، خاطب فيها الوالي الفاسد: "فَإِذَا أَنْتَ فِيمَا رُقِّيَ إِلَيَّ عَنْكَ لَا تَدَعُ لِهَوَاكَ انْقِيَاداً وَلَا تُبْقِي لِآخِرَتِكَ عَتَاداً، تَعْمُرُ دُنْيَاكَ بِخَرَابِ آخِرَتِكَ وَتَصِلُ عَشِيرَتَكَ بِقَطِيعَةِ دِينِكَ. وَلَئِنْ كَانَ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ حَقّاً، لَجَمَلُ أَهْلِكَ وَشِسْعُ نَعْلِكَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَمَنْ كَانَ بِصِفَتِكَ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُسَدَّ بِهِ ثَغْرٌ أَوْ يُنْفَذَ بِهِ أَمْرٌ أَوْ يُعْلَى لَهُ قَدْرٌ أَوْ يُشْرَكَ فِي أَمَانَةٍ أَوْ يُؤْمَنَ عَلَى جِبَايَةٍ. فَأَقْبِلْ إِلَيَّ حِينَ يَصِلُ إِلَيْكَ كِتَابِي هَذَا، إِنْ شَاءَ اللَّه."

وفي الرسالة ٣ إلى شريح بن الحارث قاضي الكوفة يقول: " بَلَغَنِي أَنَّكَ ابْتَعْتَ دَاراً بِثَمَانِينَ دِينَاراً وَكَتَبْتَ لَهَا كِتَاباً وَأَشْهَدْتَ فِيهِ شُهُوداً؛ ... فَانْظُرْ يَا شُرَيْحُ لَا تَكُونُ ابْتَعْتَ هَذِهِ الدَّارَ مِنْ غَيْرِ مَالِكَ أَوْ نَقَدْتَ الثَّمَنَ مِنْ غَيْرِ حَلَالِكَ؛ فَإِذَا أَنْتَ قَدْ خَسِرْتَ دَارَ الدُّنْيَا وَدَارَ الْآخِرَةِ."

٤) معاقبة المسؤولين المفسدين

ويرى الامام أن عقوبة الفساد يجب أن تكون ثقيلة، من إقامة الحد إلى إذلال الخائن. لأن تغليظ عقوبة الفساد يقلل من حدوثه. ويقول في الرسالة ٥٣: "وَتَحَفَّظْ مِنَ الأَعْوَانِ فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَى خِيَانَة اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ، اكْتَفَيْتَ بِذَلِكَ شَاهِداً، فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ، وَأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ، ثُمَّ نَصَبْتَهُ بِمَقَامِ الْمَذَلَّةِ، وَوَسَمْتَهُ

بِالْخِيَانَةِ، وَقَلَّدْتَهُ عَارَ التُّهَمَةِ." وفي الرسالة ٢٠ يقول الامام (ع) لزياد بن أبية وهو خليفةُ عامِله عبد الله بن عباس على البصرة: "وَإِنِّي أُقْسِمُ بِاللَّهِ قَسَماً صَادِقاً لَئِنْ بَلَغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً صَغِيراً أَوْ كَبِيراً، لَأَشُدَّنَّ عَلَيْكَ شَدَّةً تَدَعُكَ قَلِيلَ الْوَفْرِ، ثَقِيلَ الظَّهْرِ، ضَئِيلَ الْأَمْرِ؛ وَالسَّلَام."

وفي الرسالة ٤١ يقول لأحد العملاء الخونة: "كَأَنَّكَ -لَا أَبَا لِغَيْرِكَ- حَدَرْتَ إِلَى أَهْلِكَ تُرَاثَكَ مِنْ أَبِيكَ وَأُمِّكَ. فَسُبْحَانَ اللَّهِ! أَمَا تُؤْمِنُ بِالْمَعَادِ، أَوَ مَا تَخَافُ نِقَاشَ الْحِسَابِ؟ ...، كَيْفَ تُسِيغُ شَرَاباً وَطَعَاماً وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ تَأْكُلُ حَرَاماً وَ تَشْرَبُ حَرَاماً وَ تَبْتَاعُ الْإِمَاءَ وَتَنْكِحُ النِّسَاءَ مِنْ أَمْوَالِ الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدِينَ الَّذِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْأَمْوَالَ وَأَحْرَزَ بِهِمْ هَذِهِ الْبِلَادَ؟"

الشفافية والمساءلة

قال الإمام (ع) المساءلة أمام الله أولاً ثم أمام الناس، والمحاسبة واجب عام ويجب على جميع العملاء أن يحاسبوا. تظهر رسالة مالك الاشتر والوكلاء الآخرين أهمية المساءلة والشفافية. ومن وجهة نظر الإمام، يجب أن يكون هناك تواصل مباشر بين الحكومة والشعب حتى يتمكن الناس من التعبير عن آرائهم والمشاركة في الأمور. المساءلة تزيل الشك وانعدام الثقة في الحكومة.

يخاطب الامام علي (ع) مَالِكَ بْنَ الْحَارِثِ الْأَشْتَرَ ويقول: " فَلاَ تُطَوِّلَنَّ احْتِجَابَكَ عَنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّ احْتِجَابَ الْوُلاَةِ عَنِ الرَّعِيَّةِ شُعْبَةٌ مِنَ الضِّيقِ، وَقِلَّةُ عِلْمٍ بِالأُمورِ وَالاِحْتِجَابُ مِنْهُمْ يَقْطَعُ عَنْهُمْ عِلْمَ مَا احْتَجَبُوا دُونَهُ... وَإِنَّمَا الْوَالِي بَشَرٌ لاَ يَعْرِفُ مَا تَوَارَى عَنْهُ النَّاسُ بِهِ مِنَ الأُمُورِ، وَلَيْسَتْ عَلَى الْحَقِّ سِمَاتٌ تُعْرَفُ بِهَا ضُرُوبُ الصِّدْقِ مِنَ الْكَذِبِ". ويرى الإمام أنه يجب أن يكون للناس مكانة خاصة للتعبير عن آرائهم ومشاكلهم بشكل مباشر ودون قلق. ومن وجهة نظر الإمام (ع) فإن عدم التواصل والاستجابة مع الناس يترتب عليه النتائج التالية: ١. الجهل بأمور البلاد المهمة وأحوال الناس، ٢. عدم الوعي بأولويات المجتمع وقضاياه المهمة، ٣. عدم أهمية القضايا المهمة وأهمية القضايا غير المهمة، ٤. إزاحة الحق والباطل.

اوجه الاختلاف

كما ورد سابقاً هناک أوجه مختلفة لنظريات المؤسسيين الجدد مع الحكم الصالح في نهج البلاغة. تشمل الأوجه المختلفة على: الفرق في الأهداف والنتائج، الحكم العادل مقابل الحكم الصالح، أولوية الحكم الالهي على سائر الشرائع، العدالة هي أهم عنصر في الحكم، العلاقة بين ضرورة الجهاد والاستقرار السياسي واللاعنف، التربية وتعالي مجتمع المعنوي.

الفرق في الأهداف والنتائج

إن المؤسساتية، متجذرة في الأفكار المادية وتعتبر الحكم الصالح أساسًا للتنمية الاقتصادية والتقدم. ومن هذا المنطلق، فإن هدف الإنسان وسعادته هو أمر مادي، وهدف التنمية هو في نهاية المطاف النمو الاقتصادي. لا يرفض المؤسسيون الجدد النهج الليبرالي للرأسمالية والاقتصاد النئوكلاسيكي، ولكن من خلال رؤية نقدية، يسعون إلى تعديله لجعل سياسات اقتصاد السوق أكثر فعالية.

على رأى نورث، "تم اقتراح اقتصاديات مؤسسية جديدة من أجل توسيع الاقتصاد النئوكلاسيكي، وهو يسعى إلى تعديل وتوسيع النظرية النئوكلاسيكية" (نورث، ٢٠٠٠: ١٩). في النظام الرأسمالي، تعطى الأولوية لرأس المال والهدف هو الحصول على أقصى قدر من الربح والحد الأقصى من المنفعة أو المتعة. إن طريقة الحصول على أقصى قدر من الربح وطريقة التوزيع ليسا من أولويات الاقتصاد الرأسمالي. يتأثر النظام الرأسمالي بنظرية "النفعية" أو أصالة المتعة. ومن هذا المنظور فإن المصلحة الشخصية والجشع يؤديان إلى خير الجميع والرفاهية العامة. "يقول ويليام جيمز إنه بلا شك، الهدف النهائي لجميع الحسابات الاقتصادية هو تعظيم المتعة، وهذا يشكل القضية الأساسية للاقتصاد" (كاتوزيان، ١٩٩٥: ٢٢٥). ومن خلال قبول هذا الأصل أن السلوك الإنساني يتبع القانون الغريزي، فإن هذا النظام لا يعتبر مهمة الاقتصاد إلا تفسير الظواهر والتعامل الاقتصادي كما هي، وليس كما ينبغي (الشافعي والبطاحي، ٢٠٢٣: ٢).

ومن وجهة نظر الإمام علي (ع) فإن "الحكم الصالح" هو "الحكم العادل" ويجب أن يؤدي بالإضافة إلى الرخاء إلى إقامة العدل والحق، وخاصة حقوق المظلومين في المجتمع. على رأى الإمام

(ع) فإن هدف الحكم ليس التقدم الاقتصادي والمادي فحسب، بل التقدم المعنوي والتعالي الإنساني أيضاً. وعلى المجتمع الديني، إعتقادا بالحياة الأخروية، أن يحذر من الجشع الذي هو مصدر كل أنواع الفساد والظلم السياسي والاقتصادي. فالدنيا برأيه وسيلة لعمارة الآخرة، وليست الغاية النهائية: " أَلَا إِنَّ الدُّنْيَا دَارٌ لَا يُسْلَمُ مِنْهَا إِلَّا فِيهَا وَلَا يُنْجَى بِشَيْءٍ كَانَ لَهَا؛ ابْتُلِيَ النَّاسُ بِهَا فِتْنَةً." (الخطبة ٦٣). غاية الإنسان وأصله وهدفه هو الله. لقد كانت سيرة الامام (ع) هي مراعاة الأخلاق والتقوى الإلهية، بهدف الآخرة والتوصية بها للحكام والشعوب، لأنه من المستحيل أو الصعب تنفيذ المبادئ الدينية والحكم الديني دون التربية الأخلاقية للمجتمع. لأجل ذا، العمل والجهد في الدنيا ومرضاةً لله يقضى على اليأس ويجلب السلام والاسترخاء.

وفي الخطبة ١١٤ وهو يحث على السعي في عمارة الدنيا، نهى عن الطمع وقال: "قَدْ تَكَفَّلَ لَكُمْ بِالرِّزْقِ وَ أُمِرْتُمْ بِالْعَمَلِ، فَلَا يَكُونَنَّ الْمَضْمُونُ لَكُمْ طَلَبُهُ أَوْلَى بِكُمْ مِنَ الْمَفْرُوضِ عَلَيْكُمْ عَمَلُهُ، مَعَ أَنَّهُ وَ اللَّهِ لَقَدِ اعْتَرَضَ الشَّكُّ وَ [دَخَلَ] دَخِلَ الْيَقِينُ، حَتَّى كَأَنَّ الَّذِي ضُمِنَ لَكُمْ قَدْ فُرِضَ عَلَيْكُمْ وَكَأَنَّ الَّذِي قَدْ فُرِضَ عَلَيْكُمْ قَدْ وُضِعَ عَنْكُمْ. فَبَادِرُوا الْعَمَلَ وَخَافُوا بَغْتَةَ الْأَجَلِ". كان الامام (ع) يهتم دائما بالعمل المثمر والجهد كما يقيم بالزراعة وحفر الآبار بيديه ويتبرع ربحها وقفاً. ويؤكد في رسالته إلى مالك الأشتر على أن رخاء البلاد من علامات الحكم الصالح ويقول في الرسالة ٥٣: "وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ " وكان الإمام (ع) يأمر بحسن العمل ودقته " لاتَطلُب سُرعَةَ العَملِ وَاطلُبْ تَجويدَهُ ؛ فَإنَّ النّاسَ لايَسألونَ في «كَمْ فَرَغَ مِنَ العَمَلِ»؟ إنَّما يَسألونَ عَن جَودَةِ صَنعَتِهِ." (ابن أبي الحديد ١٣٩٤: المجلد ١٧/ ٢٦٧). الحكم العلوي، مع التأكيد على الآخرة و الأهمية لها، لا تشجع أبدًا على الفترة والكسل. "ليس أي جهد في سبيل الله أفضل من العمل في الصباح الباكر، لتحقيق رفاهية الطفل والأسرة" (المحمدي ري شهري، ٢٠١٢: المجلد ١٣/ ١٦٩). يرى الإمام علي (ع) أن العمل والجهد لإزالة الفقر من المجتمع أمر مهم جداً.

الفرق بين الحكم الصالح على أساس الرأي العلوي والمؤسساتية متأصل في موقفهم من مفهوم السعادة الإنسانية والمجتمع الإنساني، وهو نتيجة لوجهات نظر مختلفة ذات أسس مختلفة. الهدف النهائي في النظام الرأسمالي هو الرخاء بالمعنى الخاص. إن مفهوم العدالة والازدهار والنمو وما إلى ذلك، في النظام الاقتصادي المولود من المدرسة الرأسمالية، هو عكس موقف الإسلام من الإنسان والمجتمع الإنساني، لأن الإسلام لديه تفسير مختلف للعدالة والرخاء، وسعادة الإنسان والفرد والمجتمع (شفيعي وبطحايي، ٢٠٢٣: ٢)

الحكم العادل مقابل الحكم الصالح

وفي الحكم العلوي، وهو الحكم المبني على شريعة الله، معيار الحق والباطل هو القرآن والشرائع الإلهية (الصدر ١٣٩٣، المجلد ٢/ ٢٣). و"الحق" أحد المفاهيم الأساسية في نهج البلاغة بحيث قد ورد في هذا الكتاب كلمة "الحق" ومشتقاتها أكثر من ثلاثمائة مرة، وتم التأكيد على الاعتراف والعمل بمقتضاها، كما وردت كلمة "الحق" ومشتقاتها أكثر من ثلاثمائة مرة في القران الكريم.

وفي الحكومة الإسلامية، يعتبر مفهوم "الحق" و"الحقوق المتبادلة" أحد متطلبات سيادة القانون والالتزام به. "حقوق الناس" و"حدود الحكومة" و"الحقوق المتبادلة بين الحكام والشعوب" من المفاهيم المطروحة في هذا المجال (درخشة وشجاعي، ٢٠١٤: ٢٦)

يقول الإمام في الخطبة ٣٤: "أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ لِي عَلَيْكُمْ حَقّاً وَلَكُمْ عَلَيَّ حَقٌّ؛ فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَيَّ فَالنَّصِيحَةُ لَكُمْ وَتَوْفِيرُ فَيْئِكُمْ عَلَيْكُمْ وَتَعْلِيمُكُمْ كَيْلَا تَجْهَلُوا وَتَأْدِيبُكُمْ كَيْمَا تَعْلَمُوا. وَأَمَّا حَقِّي عَلَيْكُمْ فَالْوَفَاءُ بِالْبَيْعَةِ وَالنَّصِيحَةُ فِي الْمَشْهَدِ وَالْمَغِيبِ وَالْإِجَابَةُ حِينَ أَدْعُوكُمْ وَالطَّاعَةُ حِينَ آمُرُكُمْ".

يقول الامام في الخطبة ٢١٦ : "ثُمَّ جَعَلَ سُبْحَانَهُ مِنْ حُقُوقِهِ حُقُوقاً افْتَرَضَهَا لِبَعْضِ النَّاس عَلَى بَعْضٍ، فَجَعَلَهَا تَتَكَافَأُ فِي وُجُوهِهَا وَيُوجِبُ بَعْضُهَا بَعْضاً وَلَا يُسْتَوْجَبُ بَعْضُهَا إِلَّا بِبَعْضٍ. وَأَعْظَمُ مَا افْتَرَضَ سُبْحَانَهُ مِنْ تِلْكَ الْحُقُوقِ حَقُّ الْوَالِي عَلَى الرَّعِيَّةِ وَحَقُّ الرَّعِيَّةِ عَلَى الْوَالِي... فَلَيْسَتْ تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِصَلَاحِ الْوُلَاةِ، وَلَا تَصْلُحُ الْوُلَاةُ إِلَّا باسْتِقَامَةِ الرَّعِيَّةِ. فَإِذَا أَدَّتْ الرَّعِيَّةُ إِلَى الْوَالِي حَقَّهُ وَأَدَّى الْوَالِي إِلَيْهَا حَقَّهَا، عَزَّ الْحَقُّ بَيْنَهُمْ وَ قَامَتْ مَنَاهِجُ الدِّينِ وَاعْتَدَلَتْ مَعَالِمُ الْعَدْلِ وَجَرَتْ عَلَى أَذْلَالِهَا السُّنَنُ،

فَصَلَحَ بِذَلِکَ الزَّمَانُ وَطُمِعَ فِی بَقَاءِ الدَّوْلَةِ وَيَئِسَتْ مَطَامِعُ الْأَعْدَاءِ. وَإِذَا غَلَبَتِ الرَّعِيَّةُ وَالِيَهَا أَوْ أَجْحَفَ الْوَالِی بِرَعِيَّتِهِ، اخْتَلَفَتْ هُنَالِکَ الْكَلِمَةُ وَظَهَرَتْ مَعَالِمُ الْجَوْرِ..."

وفي هذه الخطبة يعتبر الإمام أن العلاقة بين الحاكم والشعب مبنية على الحقوق المتبادلة. ولا يتحقق الحكم العادل إلا إذا احترم الشعب حقوق الحاكم، واحترم الحاكم حقوق الشعب، وإذا انتهك أحد الطرفين حقوق الطرف الآخر، فلن يتحقق الحكم العادل وبركاته. فكما يجب على الحاكم أن يحترم حقوق الشعب، يجب على الشعب أيضًا أن يحترم حقوق الحاكم. وينفي الإمام أن يكون الحق أحادي الجانب ويتحدث عن تعارض الحقوق. الحق العادل وأداء الحق أمر لا وجود له في الحكم المؤسسي، لكنه في نظر الإمام مهم لدرجة أن غيابه يؤدي إلى الانهيار.

أولوية الحكم الالهي على سائر الشرائع

ويجب على كل حكومة أن تتبع القانون. القانون الأول في نهج البلاغة هو الشريعة الإلهية التي قد وردت في القرآن وسنة النبي (ص). ومن أمثلة سيادة القانون في نظر الإمام تحقيق العدالة ومكافحة الفساد والدفاع عن الحق والحقيقة. قال الامام (ع) في الخطبة ١٠٥: "إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ إِلَّا مَا حُمِّلَ مِنْ أَمْرِ رَبِّهِ، الْإِبْلَاغُ فِی الْمَوْعِظَةِ وَالِاجْتِهَادُ فِی النَّصِيحَةِ وَالْإِحْيَاءُ لِلسُّنَّةِ وَإِقَامَةُ الْحُدُود عَلَى مُسْتَحِقِّيهَا وَإِصْدَارُ السُّهْمَانِ عَلَى أَهْلِهَا".

العدالة هي أهم عنصر في الحكم

في الحكم العادل، العدالة هي أهم مبدأ في الحكم كما كان من أهم المبادئ المركزية في كتاب مالک الاشتر. ويعتبر الامام (ع) العدالة أساساً للحكم الصالح. ولا يتم مناقشة توفير العدالة عند المؤسسية والبنك الدولي، على الرغم من أن مكافحة الفساد والقضاء على الإيجارات غير المنتجة وسيادة القانون وتأمين الحقوق الملكية هي من مبادئ الحكم الصالح والفعال في البلاد وتحقيق العدالة. قال الامام علي (ع) لوالي فارس في الحكمة ٤٧٦: "اسْتَعْمِلِ الْعَدْلَ، وَاحْذَرِ الْعَسْفَ وَالْحَيْفَ؛ فَإِنَّ الْعَسْفَ يَعُودُ بِالْجَلَاءِ، وَالْحَيْفَ يَدْعُو إِلَى السَّيْف". ويقول في الخطبة ١٥ عن بيت المال: "فَإِنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً، وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فَالْجَوْرُ عَلَيْهِ أَضْيَقُ." ويقول في كتاب ٥٣: " وَإِنَّ أَفْضَلَ قُرَّةِ عَيْنِ الْوُلَاةِ اسْتِقَامَةُ الْعَدْلِ فِي الْبِلَادِ، وَظُهُورُ مَوَدَّةِ الرَّعِيَّةِ". " الْعَدْلُ يَضَعُ الْأُمُورَ مَوَاضِعَهَا" (نهج البلاغة، حكمة ٤٣٧). العدالة من أهم أهداف الحكم العلوي، كما يقول الإمام (ع) في الخطبة ١٣٦ من نهج البلاغة: " أَيُّهَا النَّاسُ أَعِينُونِي عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَ ايْمُ اللَّهِ لَأُنْصِفَنَّ الْمَظْلُومَ مِنْ ظَالِمِهِ وَ لَأَقُودَنَّ الظَّالِمَ بِخِزَامَتِهِ، حَتَّى أُورِدَهُ مَنْهَلَ الْحَقِّ وَ إِنْ كَانَ كَارِهاً."

وفي المنظور الإسلامي، تُعدّ العدالة الاقتصادية إحدى أمثلة العدالة وأحد الأهداف المهمة للحكومة الإسلامية. يقوم العالم على أساس الحق والعدل، ويجب أن تقوم العلاقات الاقتصادية بين الناس على العدل والإنصاف. إن طبيعة العدالة لها علاقة مباشرة بالحق، حيثما ينشأ الحق، تتشكل العدالة أيضًا ولو لم يوجد حق، لا تكون للعدالة قضية. لذلك، في ماهية العدالة، يوجد عنصر الحق، وبدون التعرف على الحق والتقييم له لا يمكن إصدار الحكم الواقعي حول العدالة (آقا نظري، ١٣٨٣: ٧٠). تقدم المؤسساتية تحليلا لظاهرة معينة بناء على ظروفها الزمانية والمكانية باستخدام أفكار تتعلق بالمؤسسات والعادات والثقافة وما شابه ذلك. في الرؤية الرأسمالية الليبرالية، "العدالة الاقتصادية" ليست مهمة، والمهم هو زيادة إجمالي لمقدار المتعة في المجتمع، حتى لو كان عدد قليل في المجتمع يأخذ نصيبا كبيرا من هذه المتعة الإجمالية، وكثير من الناس لا يتمتعون إلا بنصيب بسيط من إجمالي المتعة؛ إلا إذا أدى انعدام العدالة الاقتصادية إلى انخفاض إجمالي لمقدار المتعة. وفي هذه الحالة، ولهذا السبب فقط، يُرفض ويرد عليه (سعيدي وزاهدي وفا، ١٣٩٧: ١٤٧).

لقد فسرت معظم الآراء حول مفهوم العدالة بناء على فهمها للحق. ولهذا السبب فإن أصل الاختلاف في مفهوم العدالة ينتج من الاختلاف في تفسير مفهوم الحق. تقوم المبادئ الأساسية للاقتصاد الرأسمالي على أولوية تحقيق أقصى قدر من الربح والمتعة المادية، وأداء الحق والعدالة ليست من اهتمامات الاقتصاد الرأسمالي. على رأي المؤسسية فإن معيار العدالة ينبغي البحث عنه في المؤسسات وقواعد الحكم وعاداته في كل مجتمع، ولا يمكن توفير معيار شامل ومطلق للعدالة. على سبيل المثال، هناک مجتمع، قد يعتبر كسب المال عن طريق شراء وبيع الأسلحة أمرًا عادلاً ويتم تقديم مبررات مختلفة له، بينما يعتبر نفس الفعل في

مجتمعات أخرى ذات ترتيبات مؤسسية مختلفة، قاسيًا والدخل منه غير عادل. بناء على مثل هذا النهج، ستكون مقارنة العدالة بين الثقافات مستحيلة بسبب تورط مؤسسات وعادات مختلفة فيها (المرجع نفسه: ١٧٤). يعتبر المؤسسيون أن الدول المتقدمة نموذج جيد للحكم بسبب وجود أنظمة اقتصادية وسياسية مفتوحة الوصول، في حين أن أحد الانتقادات المهمة للاقتصاد الرأسمالي هو زيادة عدم المساواة والظلم في إطار نظام الوصول المفتوح. لكن في الحكم الإسلامي، العدالة هي أهم واجبات الحكومة.

يوضح جوزيف ستيجليتز (٢٠٠١)، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠٠١، في كتابه "ثمن عدم المساواة" أن عدم المساواة والظلم قد زادا في الاقتصادات المتقدمة. ولم يزد الفقر النسبي فحسب، بل زاد أيضا الفقر المطلق. في عام ٢٠٠٧، كان ٠,١٪ من الأسر الأمريكية يكسب ٢٢٠ مرة أكثر من متوسط دخل ٩٠٪ من المجتمع، بينما في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧، حصل ١٪ من السكان الأمريكيين على ٦٥٪ من إجمالي دخل الولايات المتحدة، وكان هذا الرقم ١٢٪ فقط قبل ٣٠ عامًا. وفي قمة دافوس ٢٠١٨، نشرت مؤسسة أوكسفام، باعتبارها منظمة خيرية في مجال التخفيف من حدة الفقر وتوسيع نطاق العدالة، تقريرا يتضمن إحصائيات صادمة عن انتشار الظلم في العالم. ٨٢٪ من الثروة التي تم إنشاؤها في العالم في عام ٢٠١٧ ذهبت إلى جيوب ١٪ فقط من سكان العالم. ٤٢ شخصاً يملكون ثروة تعادل نصف سكان العالم. أما في الحكم العلوي، يعتبر تحقيق الحق والحقيقة وإرساء العدالة من الواجبات الأساسية للحكومة.

العلاقة بين ضرورة الجهاد والاستقرار السياسي واللاعنف

إن القضية الأولى والأهم بالنسبة لأي حكومة هي تحقيق الأمن، لأن التنمية لاتتحقق في ظل الفوضى وانعدام الأمن. التنمية الاقتصادية والنمو في الحكم الصالح، على رأي المؤسسين والبنك الدولي، هو الهدف الرئيسي وكل الأهداف تسير في هذا الاتجاه. لكن الامام (ع) أعطى الأولوية للحفاظ على سلام وأمن المجتمع من أجل تعزيز الأعمال والازدهار. وكانت أولوية الإمام، عند عزله من الحكومة في السقيفة وأثناء حكمه، هي تجنب العنف والحكومة على قلوب الناس. ورغم أن حضرته كان حزينا على أحداث ما بعد وفاة الرسول الاكرم (ص) وأبدى استياءه من اغتصاب الخلافة في الخطبة المعروفة بـ"الشقشقية"، إلا أنه من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي والحفاظ على المنصب لزعيم المجتمع الإسلامي كمركز الحكم وخيط الوحدة في المجتمع المسلم لقد حاول دائمًا ولم يتوقف أبدًا عن استشارة الخليفة الثاني والثالث (الخطبة ١٤٦). لقد قبل الامام (ع) استقرار الحكومات كمبدأ ثابت، قبل وصوله إلى السلطة وبعده ويعتقد: "وَ مَكَانُ الْقَيِّمِ بِالْأَمْرِ مَكَانُ النِّظَامِ مِنَ الْخَرَزِ يَجْمَعُهُ وَيَضُمُّهُ، فَإِنِ انْقَطَعَ النِّظَامُ تَفَرَّقَ الْخَرَزُ وَذَهَبَ ثُمَّ لَمْ يَجْتَمِعْ بِحَذَافِيرِهِ أَبَداً"(فيض الاسلام الاصفهانى، ١٣٧٩: ٤٤٥).

وفي رأي الإمام (ع)، فإن سفك الدماء والعنف، إذا كان ضد الحق، يؤدي إلى إضعاف الحكومة وغضب الرب. ولهذا السبب يقول في الرسالة ٥٣: " إِيَّاكَ وَالدِّمَاءَ وَسَفْكَهَا بِغَيْرِ حِلِّهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْنَى لِنِقْمَة، وَلاَ أَعْظَمَ لِتَبِعَة، وَلاَ أَحْرَى بِزَوَالِ نِعْمَة، وَانْقِطَاعِ مُدَّة، مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّهَا. وَاللهُ سُبْحَانَهُ مُبْتَدِئٌ بِالْحُكْمِ بَيْنَ الْعِبَادِ، فِيمَا تَسَافَكُوا مِنَ الدِّمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ; فَلاَ تُقَوِّيَنَّ سُلْطَانَكَ بِسَفْكِ دَم حَرَام، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُضْعِفُهُ وَيُوهِنُهُ، بَلْ يُزِيلُهُ وَيَنْقُلُهُ". ولكن في بعض الأحيان لا يمكن تحقيق حق المجتمع وأمنه إلا بالجهاد والحرب. وفي عهد الإمام (ع) فُرضت عليه حروب الجمل وصفين والنهروان بنفس المنطق. وفي الخطبة ١٧٢ يذكر الإمام (ع) حرب الجمل وخروج طلحة والزبير ومرافقة عائشة زوجة رسول الله (ص)، ويعتقد أن الحرب أدّت إلى انفلات الأمن، والهجوم على أهل الشام والبصرة والتعذيب والإضرار ببيت المال، وفي هذا الوقت تصدى لهم الإمام (ع) وقاتلهم. وفي الخطبة ١٩٢ أشار الامام إلى حرب النهروان وأوضح أن سببها هو خلق الرعب وانعدام الأمن والانقسام في المجتمع من قبل الخوارج.

التربية و تعالي مجتمع المعنوي

وبحسب الإمام علي (ع) فإن التربية الدينية وتعالي مجتمع المعنوي من عناصر الحكم الصالح، ولا يمكن للحكومة أن تظل غير مبالية بالقضايا الأخلاقية والثقافية للمجتمع. إن التعالي المعنوي

للمجتمع الإسلامي هو من واجبات الحكومة الإسلامية. قال الامام (ع) في الخطبة ٢١٦: "فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِي عَلَيْكُمْ حَقّاً بِوِلَايَةِ أَمْرِكُمْ، وَ لَكُمْ عَلَيَّ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ الَّذِي لِي عَلَيْكُمْ".

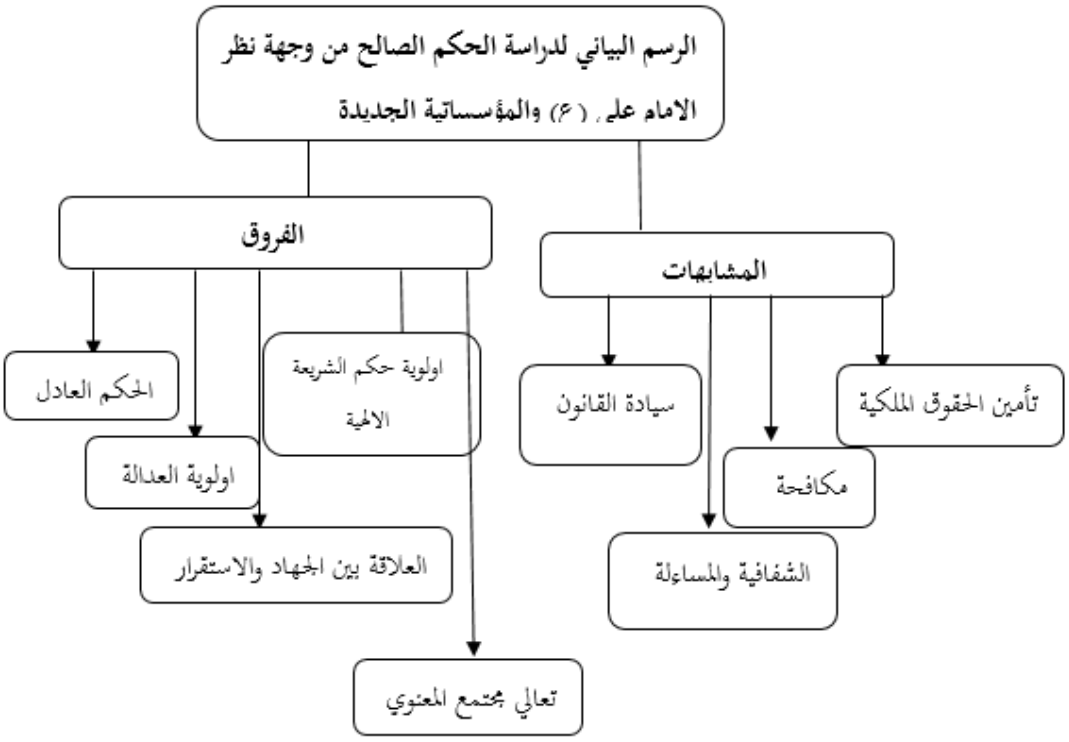

النتيجة:

وبعد فشل التكيف الهيكلي، اقترح المؤسسيون الحكم الصالح كحل لمشكلة التنمية. ويرى نورث، المنظر التنموي الشهير، أن مشكلة الدول النامية هي العنف والريع، ويرى أن هاتين المشكلتين هما السبب الرئيسي لغياب الحكم الصالح وانعدام التنمية. يعتقد نورث أنّ سيادة القانون على النخب الحاكمة، وحل مشكلة الإيجارات والسيطرة على الفساد، والنظام القضائي المستقل، وأمن الحقوق الملكية، والوصول السياسي والاقتصادي المفتوح يؤدي إلى استقرار الحكم الصالح والتنمية الاقتصادية. وبناء على آراء المؤسساتيين، حدد البنك الدولي ٦ مكونات للحكم الصالح: مكافحة الفساد، وسيادة القانون، والكفاءة والفعالية، والاستقرار السياسي واللاعنف، والمساءلة والشفافية، وفعالية الحكومة. وبما أن في مكونات الحكم الصالح نظر، ولا يوجد نموذج عالمي للتنمية والحكم من الناحية المؤسسية، فيجب أن يكون لكل دولة نموذج تنموي محلي يتلائم مع متطلباتها الثقافية والسياسية والاقتصادية والدينية. يجب أن يرتكز نموذج الحكم والتنمية في إيران على المبادئ والمؤشرات الإسلامية بالإضافة إلى استخدام مخزون المعرفة البشرية. وأهم نموذج للحكم الإسلامي – بعد النبي (ص) – هو حكم الامام علي (ع). تم في هذا المقال دراسة ومقارنة مكونات الحكم الصالح على أساس المؤسسية ونهج البلاغة، وقد بحث فيه القواسم المشتركة والمختلفة بينهما.

أهمية مكافحة الفساد وتقديم الحلول مع العديد من النقاط المشتركة، أهمية حل مشكلة الريع، أهمية سيادة القانون ونظام قضائي مستقل ، أهمية الشفافية والمساءلة، وأمن الحقوق الملكية

هي القواسم المشتركة الرئيسية بين الفكرتين، كما تم بحث الفروق في ست مسائل: ١- الفرق في أهداف الحكم ونتائجه ٢- الحكم العادل مقابل الصالح ٣- الجهاد من أجل الاستقرار السياسي واللاعنف ٤- أولوية حكم الشريعة الالهية على جميع القوانين، ٥- العدالة ٦- التربية و تعالي مجتمع المعنوي. هذه المكونات مهمة في الحكم الصالح من منظور الامام علي (ع)، لكن في الحكم الصالح على رأي المؤسساتية ونورث ومكونات البنك الدولي، لم يتم ذكرها أو لم تحظى باهتمام جدي.

وأخيرا، ينبغي تقييم مكونات الحكم الصالح وفقا لأبحاث ووثائق الحكم الإسلامي والعلوي، والتركيز على تنفيذ المشابهات، وإعادة النظر في الفروق. إن الاختلاف بين الحكم الصالح من وجهة نظر العلويين والنزعة المؤسسية متجذر في الموقف من مفهوم الحق والسعادة الإنسانية وهو ناشئ عن آراء وأسس عالمية مختلفة. لأن الهدف الأسمى في النظام الرأسمالي هو الرفاهية بمعنى خاص، أما في الحكم الإسلامي فإن العدالة هي أهم واجبات الحكومة. إن الحكم العلوي كان ولايزال من وراء أداء الحق وإعماله، والأولوية لديه هي حكم الشريعة الالهية. ومعيار الحق والباطل هو القرآن والشرائع الإلهية. وفي هذا الإطار، يجب أن تقوم العلاقات الاقتصادية بين الناس على العدل والعدالة، ويعتبر المؤسسيون الدول المتقدمة نموذجًا للحكم الصالح نظرًا لوجود أنظمة اقتصادية وسياسية مفتوحة، في حين أن أحد الانتقادات المهمة للاقتصاد الرأسمالي هو ازدياد عدم المساواة والظلم الذي يقع في هذا الإطار.

المصادر

الامام علي (ع)، *نهج البلاغة*، ترجمة جعفر شهيدي.

آقا نظري، حسن (١٣٨٤). العدالة الاقتصادية من وجهة نظر أفلاطون وأرسطو والإسلام، *الاقتصاد الإسلامي*، السنة الرابعة، العدد ١٤، ٦٥-٨١.

ابن أبي الحديد، عبد الحميد (١٣٩٤). *شرح نهج البلاغة*، ترجمة: غلام رضا لايقي، ج ١٧، طهران: منشورات نيستان.

استيجليتز، جوزيف (١٣٩٤)، *ثمن عدم المساواة*، ترجمة إسماعيل رئيسي، الطبعة الأولى، طهران: دار معاريف للنشر.

بشيرية، حسين (١٣٨١). النظام القضائي العلوي، *البحوث الاجتماعية الإسلامية*، العدد ٣٣-٣٢، ١١٥-١٤٧.

الجعفري، محمد تقي (١٣٧٦). *شرح نهج البلاغة، المجلد الثامن*، الطبعة السابعة، طهران: مكتب منشورات الثقافة الإسلامية.

درخشة جلال، شجاعي جبار (١٣٩٤). مؤشرات الحكم الصالح في فكر وعمل الإمام علي (ع)، *أبحاث العلم والدين*، السنة السادسة، العدد الأول، الربيع والصيف، ٣٦-١٧.

رذرفورد مالكولم (١٣٨٩). المؤسساتية الجديدة والقديمة؛ هل يمكن بناء جسر؟ ترجمة حسين ميرشجاعيان حسيني، *مجلة أنديشة صادق*، العدد ٨ و ٩.

سعيدي علي، زاهدي وفا محمد هادي (١٣٩٧). نظرية الاختيار العادل في الاقتصاد الإسلامي استنادا إلى مدرسة الشهيد الصدر للاقتصاد، *مجلة دراسات الاقتصاد الإسلامي نصف السنوية*، السنة ١١، العدد ١، السلسلة ٢١، ١٦٩-٢٠٨.

شهابادي أبو الفضل، جامه بزركى آمنه (١٣٩٢). نظرية الحكم الصالح من وجهة نظر نهج البلاغة، *فصلية پژوهشنامه نهج البلاغة*، السنة الأولى، العدد (٢)، ١-١٨.

الشوشتري، نور الله (١٣٦٢). *احقاق الحق، المجلد الثامن*، قم، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي.

فيض الإسلام الأصفهاني، علي نقي (١٣٧٩). *ترجمة وتعليق نهج البلاغة*، طهران: مؤسسة منشورات فيض الإسلام.

قودجاني، أصلان (١٣٩١). *استراتيجيات التنمية لتكامل الحكم والنمو الاقتصادي*، طهران: مركز أبحاث المجلس.

قلي پور، رحمت الله (١٣٨٧). *الحكم الرشيد والنموذج المناسب للحكومة*، طهران: مركز البحوث الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام، الطبعة الأولى.

كريمي مله، علي (١٣٩١). تأملات نظرية في العلاقة بين الحكم الرشيد والأمن القومي، *مجلة الدراسات الإستراتيجية الفصلية*، السنة ١٥، العدد ٥٨، ٣٤-٨٠.

الصدر، محمد باقر (١٣٩٣). *اقتصادنا*، المجلد الثاني، ترجمة السيد ابوالقاسم حسيني ژرفا، الطبعة الأولى، طهران: معهد الشهيد الصدر للبحوث العلمية المتخصصة.

الطباطبائي روح الله، شيرخاني علي، مطهرنيا مهدي (١٤٠٠). تحقيق وتقييم مكانة الحكم الرشيد في نهج البلاغة، *مجلة سياست پژوهی*، المجلد ٨، العدد (٢٧)، ٧-٣٠.

مطهري، مرتضى (١٣٨٩). *مجموعة المؤلفات*، المجلد الثامن عشر، طهران: منشورات صدرا.

المجلسي، محمد باقر (١٣٧٩). *بحار الأنوار*، ترجمة موسى خسروي، المجلد ٣٤، الطبعة الأولى، طهران: دار النشر الإسلامية.

منتظري محمد، بهمني أكبر وفتحي زاده (١٣٩٧). *نموذج الحكم الرشيد من وجهة نظر نهج البلاغ: خطوة نحو شرح النموذج الإسلامي الإيراني للتقدم*، دراسات في النموذج الإسلامي الإيراني للتقدم، المجلد ٦، العدد (١١)، ١٣٣-١٥٥.

ميدري أحمد، خيرخواهان جعفر (١٣٨٣). *الحكم الصالح أساس التنمية*، طهران: مركز البحوث الإسلامية بمجلس الشورى.

محمدي ري شهري، محمد (١٣٩٢). *موسوعة امير المؤمنين (ع)*، ترجمة عبد الهادي المسعودي، ج١٣، قم: دار الحديث للنشر.

مشهدي أحمد محمود (١٣٩١). معنى ومفهوم المؤسسة في الاقتصاد المؤسسي، نظرة على الاختلافات القائمة بين المؤسساتية القديمة والجديدة ودور المؤسسات في العلاقات الاقتصادية، *مجلة البحوث الاقتصادية* ، السنة الثالثة عشرة، العدد ٤٨، الصفحة: ٤٩-٧٧.

نوبري علي رضا، يعقوبي حق السيد شهاب الدين (١٣٩٩). دراسة رسائل الإمام علي (ع) إلى الوكلاء مع التركيز على أصول الحكم، *أبحاث السياسة الإسلامية*، السنة الثامنة، العدد ١٧، ربيع وصيف ٢٠١٩، ٧٠-٤١.

نورث، دوغلاس سي، واليس جان جوزف و وينكاست بارى آر (١٣٩٥). *السياسة، الاقتصاد وقضايا التنمية في ظل العنف*، ترجمة: محسن ميردامادي ومحمد حسين نعيمي بور. طهران: منشورات روزنة.

نقيبي فرد، حسام (١٣٨٩). *الحكم الصالح في ضوء عولمة حقوق الإنسان، الطبعة الأولى*، طهران: منشورات دانش.

نهادي هادي، سياهكلي مرادي جواد (١٤٠٠). *دراسة مؤشرات الحكم الصالح والحكم الرشيد من منظور نهج البلاغة*، الحكم المتعالي، العدد ٦، السنة الثانية، ١١٤-١٣٩.

يكانكي سيدة عاطفة، الواني سيد مهدي، معمارزاده طهران، غلام رضا (١٣٩٥). تحديد أولويات مؤشرات الحكم الصالح في المنظمات الفعالة (تركيزا على: فروع بنك الرفاه في محافظة قزوين)، *فصلية مهمّة الإدارة الحكومية*، السنة السابعة، العدد ٢١، ٩-١.

Kaufmann, D (2003). *Rethinking Governance*. Empirical Lessons Challenge Orthodoxy, Washington dc: World bank.

Kaufmann, D, Karaay, A, Mastruzzi M (2010). *The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues*, Woeld Bank Policy Research, Working paper, 5430: 24-55.

Katuzian, M (1995). *Ideology and method in economics*, palgrave HE UK. London: Macmillan.

North Do, c, Wallis J and Weingast, B (2006**).** *A Conceptual Framework for Interprting Recorded Human history***,** National Bureau of Economic Research, NBER. Working Paper, 12795.

North Do, c, (2000). *presidents Message*, ISNIE Newsletter, Vol 1, No1.

Roberts, M. Susan etal (2007*). Good governance in the Pacific? Ambivalence and Possibility, Geoforum*, Vol 38: 967-984.

Shafeie Mazandarani, Sayyed Mohammad & Mahdi Bathaie (2022). *Capitalism From the Viewpoint of Islam and Liberalism*, Journal of Contemporary Islamic Studies (JCIS) 2023, 5(1): 23-33

World Bank (1992). *Governance and Development*, Vol 1,10650.

UNDP Report (1997). *Governance for Sustainable Human Development*.

https://www.oxfam.org / Reward work, not wealthOXFAM BRIEFING PAPER SUMMARY – JANUARY 2018.

.

دراسات حدیثه فی نهج البلاغه

دوره شش،شماره دو(پیاپی۱۲) بهار و تابستان ۱۴۰۲ (۳۰-۱۵)

DOI: 10.30473/ANB.2024.67902.1365

«مقاله پژوهشی»

بررسی حکمرانی خوب از دیدگاه امام علی(علیه‌السلام) و نهادگرایی جدید

فاطمه سرخه دهی [۱]، مجتبی سلطانی احمدی [۲]، مصطفی جوانرودی [۳]

۱. استادیار، گروه اقتصاد، دانشکده اقتصاد، دانشگاه علامه طباطبائی، تهران، ایران

۲. دانشیار ،گروه تاریخ و تمدن اسلامی، دانشگاه پیام نور، تهران، ایران

۳. استادیار گروه زبان و ادبیات عربی، دانشگاه پیام نور، تهران، ایران

نویسنده مسئول:
فاطمه سرخه دهی
رایانامه: F.sorkhedehi@atu.ir

تاریخ پذیرش: ۱۴۰۳/۰۶/۰۵
تاریخ دریافت: ۱۴۰۲/۰۲/۲۲

چکیده

«حکمرانی خوب» الگوی جدیدی برای توسعه است که نهادگرایان، آن را پایه گذاری نمودند. برخی ویژگی های این نوع حکمرانی در گفتار و حکومت امام علی (ع) قابل مشاهده است. در این راستا این سوال مطرح می گردد که آیا این دو دیدگاه مشابه هم هستند یا نقاط افتراقی هم با یکدیگر دارند؟ این پژوهش در نظر دارد در پاسخ به این سوال با روش توصیفی – تحلیلی به مقایسه مولفه‌های حکمرانی خوب از دیدگاه نهادگرایی جدید و امام علی (ع) بپردازد و تفاوتها و نقاط اشتراک این دو دیدگاه را استخراج نماید. این پژوهش گامی به سمت بسط و گسترش ادبیات حکمرانی اسلامی با استفاده از دستاوردهای رویکرد نهادگرایی است. یافته ها نشان می دهد نظریات نهادگرایان جدید نقاط اشتراک و تفاوتهایی با حکمرانی خوب در نهج‌البلاغه دارد. تفاوتها عبارتند از: تفاوت اهداف و نتایج، حکمرانی حق‌مدار در مقابل حکمرانی خوب، اولویت جهاد برای احقاق حق در مقابل ثبات سیاسی و عدم خشونت، اولویت حاکمیت قانون خدا بر همه قوانین و اولویت عدالت و تربیت و تعالی معنوی جامعه. نقاط اشتراک نیز عبارتند از: اهمیت کنترل فساد و حل معضل رانت، اهمیت حاکمیت قانون و دستگاه قضایی، شفافیت و پاسخگویی و امنیت حقوق مالکیت بخشهای مولد.

واژه‌های کلیدی

امام علی (ع)، نهج البلاغه، حکمرانی خوب، نهادگرایی جدید

استناد به این مقاله:

سرخه دهی، فاطمه، سلطانی احمدی، مجتبی و جوانرودی، مصطفی (۱۴۰۲). بررسی حکمرانی خوب از دیدگاه امام علی(علیه‌السلام) و نهادگرایی جدید. دراسات حدیثه فی نهج البلاغه, ۳۰-۱۵ ،(۲)۶.
doi: 10.30473/anb.2024.67902.1365

حق انتشار این مستند، متعلق به نویسندگان آن است. ۱۴۰۳ ©. ناشر این مقاله، دانشگاه پیام نور است.

این مقاله تحت گواهی زیر منتشرشده و هر نوع استفاده غیرتجاری از آن مشروط بر استناد صحیح به مقاله و با رعایت شرایط مندرج در آدرس زیر مجاز است.
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)